

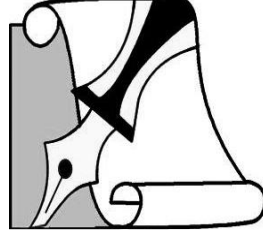


مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
اللسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

دلائل وتداعيات ما بعد الانتخابات الاسرائيلية

1 - مدخل:

بدأت الانتخابات الثالثة، كما سابقتيها، الأكثر تعبيراً عن التصدّعات داخل المجتمع الإسرائيلي، وخلاصة التغيّرات الاجتماعية – التاريخية التي مرّ بها الكيان، من حيث تحوّلته التدريجي إلى مجتمع أكثر يمينية ومحافظّة، فضلاً عن انضمام «الشرقيين» إلى شريحة النخب بعدما كانت الأخيرة «أشكنازية» خالصة. هذه التحوّلات أدت إلى تقلص اليمين بصيغته السابقة (الجابوتنسكية، نسبةً إلى مؤسس التيار اليميني فلاديمير جابوتنسكي)، وصعود تيار يميني بديل منه يبدو النفوذ الأكبر فيه للأحزاب الدينية والمستوطنين والمتطرفين. من هنا، يُفهم الخلاف المستمرّ داخل المعسكر نفسه مع حزب «إسرائيل بيتنا» العلماني حول مسألة تجنيد «الحريديم» في الجيش، والذي أدّى إلى تغيير المعادلة في «الكنيست». إذ لولا الخلاف المذكور لكان معسكر اليمين شكّل الحكومة بعد انتخابات نيسان من العام الماضي، والتي نال فيها أغلبية 65 مقعداً، أو حتى بعد انتخابات أيلول التي حاز فيها على 63 مقعداً.

لقد تخوّف المتنافسون، وخصوصاً نتتياهو ومنافسه بني غانتس، في هذه المحطة الانتخابية، من تدني نسبة التصويت بفعل الموقف السلبي من تكرار الانتخابات، واليأس من إمكانية حدوث تعديل في نتائجها، والمخاوف من فيروس كورونا. كما تخوّفوا من محاولات نشر شائعات تستهدف ثني الناخبين عن المشاركة في التصويت في هذه المنطقة أو تلك، وهو ما قد يكون له أثر كبير، على اعتبار أن الفارق الفاصل عن تحقيق الأغلبية قد لا يتجاوز مقعداً واحداً أو بضعة مقاعد. لكن القلق الأكبر، لدى نتتياهو ومعسكر اليمين، كمن تحديداً في نسبة مشاركة الفلسطينيين في الانتخابات، بالنظر إلى أن أولوية أحزابهم في هذه المرحلة هي إسقاط نتتياهو، بغضّ النظر عن البديل، على رغم إدراكهم أن التنافس ينحصر داخل معسكر اليمين نفسه، وليس بين معسكر صقوري وآخر يساري، بما يتيح فرصة للرهان على تباينات إن وُجدت. وخشي نتتياهو من أن يتسبّب ذلك برفع نسبة المشاركة الفلسطينية، بما يؤدي بالتالي إلى زيادة عدد

مقاعد «القائمة العربية»، الأمر الذي سيكون بالضرورة على حساب معسكر نتتياهو، مثلما حصل في الانتخابات السابقة حيث ارتفع عدد مقاعد العرب من 10 إلى 13.

هذه المخاوف دفعت نتتياهو إلى تغيير تكتيكة الانتخابي الذي سبق أن أعطى نتائج عكسية عندما أدى إلى استفزاز الفلسطينيين ودفعهم إلى صناديق الاقتراع؛ إذ حاول في حملته الأخيرة التركيز على «الخدمات» التي قدّمتها الحكومة الإسرائيلية لهم، والقول بأن التصويت لـ«القائمة العربية» لن ينفعهم في شيء. في المقابل، حاول نتتياهو تحفيز الجمهور اليميني على المشاركة الكثيفة، عبر التركيز على فكرة أنه ليس أمامه سوى ثلاثة مقاعد لتحقيق الأغلبية التي تسمح له بتشكيل حكومة يمينية، وأيضاً الترويج لمقولة أن سقوطه في الانتخابات لن يسمح بتنفيذ «صفقة القرن»، ويشكّل خطراً على حكم اليمين في إسرائيل، في مسعى للغطية على محاولته إنقاذ نفسه من المحاكمة. واستطاع نتتياهو، بالفعل، أن يفرض «صفقة القرن» على الأجندة الانتخابية، بدلاً من أن تكون متمحورة حول فساد. وهو ما دفع منافسه «أزرق أبيض» إلى العمل على تظهير يمينيته أكثر من أي مرحلة سابقة.

بالاستناد إلى استطلاعات الرأي، لم تظهر مؤشرات إلى حصول تغيير في موازين القوى النيابية، باستثناء عمليات انتقال أصوات يمكن أن تجري داخل كل معسكر. وعليه، برزت عدة سيناريوات تتراوح بين نجاح معسكر نتتياهو في نيل 61 مقعداً خلافاً لما تذهب إليه الاستطلاعات، ونيل خصومه (إسرائيل بيتنا، أزرق أبيض، العمل – ميرتس) هذه الأغلبية، وهو أمر مستبعد جداً أيضاً في ضوء المعطيات ال قائمة، وأخيراً إعادة إنتاج الخريطة نفسها، بما يمنح كل معسكر القدرة على تعطيل تشكيل الحكومة، ويُعجزه في الوقت عينه عن تشكيلها منفرداً.

من الواضح أن نيل معسكر نتتياهو أغلبية 61 مقعداً كان السيناريو الأمثل بالنسبة إليه، لأنه هو الكفيل بإخراج إسرائيل من الدوامة التي تدور داخلها. ولكن فرص السيناريو المذكور بدت ضئيلة، فضلاً عن أن ارتفاع نسبة مشاركة الفلسطينيين جعلتها أكثر ضآلة. أما بخصوص السيناريوات التي يمكن أن تلي الانتخابات، فتراوحت بين إمكانية الذهاب إلى انتخابات رابعة، وحدث تحول في خريطة التحالفات أو انشقاق في أي من الكتل بما يسمح بتشكيل حكومة بمعزل عن هويتها (حكومة وحدة، حكومة أقلية، حكومة موسعة). كذلك، لا يُستبعد، بحسب ما يذهب إليه ليبرمان، أن يعمل نتتياهو في نهاية المطاف على التوصل إلى صفقة، يخرج بموجبها من المشهد السياسي مقابل إعفائه من المحاكمة.

2 - مفارقة ما بعد النتائج:

بعد صدور النتائج النهائية لانتخابات الكنيست الـ23، وبوغم أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، بدأ الفائز فيها، إلا أن كتلة أحزاب اليمين والحريدي لم تحصل على 61 مقعداً في الكنيست تخولها التاليف، مما جعل عملية تشكيل الحكومة عملية شاقة وطويلة، ولا تبعد شبح الانتخابات الرابعة. فلقد أ سفرت الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة في 2 آذار 2020 والثالثة تبعاً خلال أقل من عام، عن عودة جديدة لنتنياهو البالغ من العمر 70 عاماً، بينها 14 عاماً في السلطة، وأول رئيس وزراء في تاريخ إسرائيل توجه إليه اتهامات قضائية خلال توليه منصبه، ولكنها عودة منقوصة. وغانتس، وحزبه الذي حاول استتساخ أفكار نتنياهو، تبنى المشروع التوسعي والتوجهات المتطرفة نفسها اعتقاداً منه أن هذه الخطوة قد تكون سبباً في حصوله على مزيد من الأصوات اليمينية، لكنه لم يتوقع أن تكون هذه الخطوة سبباً في فقدان لمزيد من المقاعد كما أشار محللون. وقد لخص المحلل الاقتصادي - السياسي في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، سيفر بلوتسكير الوضع السياسي المحيط بالانتخابات الأخيرة بقوله: "لقد وصلنا إلى وضع لا تجري فيه الانتخابات من أجل الأمن، الاقتصاد، المجتمع ولا على جهاز القضاء. هذه الانتخابات تجري من أجل منع انتخابات أخرى. ولأن القانون الإسرائيلي يسمح باستمرار ولاية نتنياهو كرئيس حكومة حتى انتهاء كافة إجراءات محاكمته، ولأن نتنياهو نفسه تعهد بالألا يتنحى قبل ذلك، فإن إدارة مخاطر مدروسة تقود إلى الاستنتاج بأن التصويت لليكود يضاهاي التصويت لاستقرار حكومة في المستقبل، وهذا ادعاء يعتبره جمهور ناخبين واسع أنه صحيح، من دون الحاجة إلى تحليل إحصائيات معقد".

وعزا بلوتسكير أداء معسكر غانتس إلى أن "الموضوع الوحيد والحصري في أجندة كاحول لافان هو محاكمة نتنياهو، فساد نتنياهو وما يسمى بـ'الحفاظ على سلطة القانون'. وفي لافتات الدعاية الانتخابية الأخيرة، دعا حزب كاحول لافان إلى عدم التصويت لنتنياهو لأنه سيتصرف في ولايته المقبلة مثل الرئيس التركي إردوغان. وبنظر الكثيرين من الإسرائيليين، هذه ليست لعنة وإنما أمل. الأمل بزعيم يحمل حلم العظمة، يبني البنى التحتية، لا يتردد بإرسال الجيش ويحرص على الكرامة القومية، حتى لو لم يكن ديمقراطياً ليبرالياً. وبالأساس ألا يقود الشعب المتعب إلى جولة انتخابات أخرى".

لقد كان السؤال الذي طرحه الناخب الإسرائيلي مؤخراً: لماذا انتخب التقليد أو النسخة لمستنسخة ولا انتخب صاحب الأفكار الأصلية اي نتتياهو؟.

كما ان استهداف نتتياهو دعائياً للفئة التي لم تصوت في الإنتخابات السابقة والتلويح بالتقدم الذي حققه في خطة صفقة القرن الأمريكية كما خطته الإستيطانية، كان له نصيب كبير في صالحه. وتفكير الناخب الإسرائيلي المشار إليه زاد من نسب التصويت لصالح حزب “الليكود”، بزعامة نتتياهو. وفي المحصلة كسب نتتياهو المعركة لكنه لم يكسب الحرب، إذ استطاع منع منافسه الأقوى، أي حزب “أزرق أبيض”، من تشكيل الحكومة المقبلة لعدم حصوله على الأغلبية الكافية ليعزز فرصه بالبقاء على رأس الحكومة المقبلة، التي تعد “حصنه المنيع” ضد قضايا الفساد التي تلاحقه. وقد بدا ائتلاف نتتياهو المشكل من اليمين المتطرف والأحزاب الدينية والمستوطنين في المقدمة، حيث حصلوا على 58 مقعداً أي بفارق عدد قليل من المقاعد كانت ستعطي نتتياهو غالبية مريحة لتشكيل الحكومة الإسرائيلية التي فشل هو ومنافسه بيني غانتس زعيم حزب “أزرق-أبيض” بتشكيلها خلال الجولتين الماضيتين. والفشل في التوصل إلى حكومة، ائتلاف أو وحدة وطنية يعني احتمال المضي مرة رابعة للاحتكام إلى صندوق الاقتراع وهو ما لا يريده نتتياهو ولا غانتس. والجدير بالذكر أنه يوجد لدى المعارضة المكونة بالإضافة لكتلة غانتس، وأحزاب اليسار، غيشر- ميريتس والقائمة العربية المشتركة 62 مقعداً، إلا أن تشرذمها وعنصرية غانتس وزملائه في التعامل مع القائمة العربية المشتركة التي زادت مقاعدها إلى 15 مقعداً تجعل منظور التعاون المشترك بعيد المنال. بالتالي تبدو الخريطة السياسية الإسرائيلية متشظية كما كانت من قبل بدون أن تنهي دور نتتياهو الذي عاد بقوة بفضل قاعدته الانتخابية، ورغم القضايا القانونية التي تلاحقه والمحاكمة التي تنتظره. ولكن الواضح أن نتتياهو لا يريد الخروج من اللعبة فيما فقد منافسه غانتس السيطرة على المشهد، فالمنطق الذي قام عليه تحالف “أزرق-أبيض” هو معارضة نتتياهو، الذي أصبحت نزعته الديكتاتورية وفساده خطراً على الكيان. وكما قال مسؤول في حزب الليكود “إما حكومة بزعامة نتتياهو أو انتخابات رابعة”. ومن هنا سيحاول زعيم الليكود خلال الفترة المقبلة إقناع غانتس لمشاركته في حكومة وحدة وطنية أو تجريده من النواب المتطرفين داخل ائتلافه. وهناك إمكانية لنجاح نتتياهو بجذب زعيم “إسرائيل بيتنا” أفيغدور لبيرمان الذي حصل على سبعة مقاعد إلى تشكيل حكومة. وكان لبيرمان قد تخلى عن نتتياهو بسبب خلاف حول خدمة المتدينين في الجيش. ولكن لبيرمان لا يريد جولة رابعة من الانتخابات. وبالمقابل يخشى غانتس أن يحمله الناخبون مسؤولية جولة جديدة من الانتخابات لو استمر في رفضه الجلوس مع نتتياهو. ويأمل هذا الأخير أن يكون مصير تحالف “أزرق-أبيض” مثل بقية الأحزاب التي خرجت عن الليكود، كما في حالة

حزب كاديما الذي أسسه أرييل شارون وهانتوعا (الحركة) الذي أنشأته تيسبي ليفني. وحتى لو استطاع نتنياهو الخروج من حسبة المقاعد فهو بحاجة للهروب من المحاكمة القريبة. وقد رأى جوناثان كوك في "ميدل إيست آي" (2020/3/4) أنه ربما واجه معوقات، فبدون غالبية برلمانية لن يستطيع توجيه ضربة للمؤسسة القضائية. ولكن نتنياهو لا يخلو من الحيل، فبدعم من قاعدته يمكنهم خلق أزمة دستورية والهجوم على المحكمة الجزائية. وفي حال تحالفه مع غانتس فالثمن سيكون وقوف نتنياهو أمام المحكمة. ويؤشر هذا الوضع إلى معضلة الطرفين، فالمعارضة مع ليبرمان والتي تملك الغالبية لا قواسم مشتركة بينها سوى التخلص من نتنياهو. وفي هذا المجال أشارت محللة إسرائيلية في موقع "المونتيور" (2020/3/6) إلى أن العملية الانتخابية الأخيرة لم تحل الأزمة. و المعضلة تكمن إذن في أن ليبرمان لن يكون قادراً على تمرير سيناريو التخلص من نتنياهو بدون التعاون مع أفراد المعارضة بمن فيهم القائمة العربية المشتركة.

3 - هل لا يزال نتنياهو قوياً؟

قال رئيس تحرير صحيفة هآرتس الاسرائيلية آلف بن أنج "بدلاً من تصوير نفسه كضحية بأئسة لقوى أقوى منه في الشرطة والنيابة العامة، مثلما فعل في الجولتين السابقتين من الانتخابات، أعطى نتنياهو هذه المرة نفسه صورة منتصر، وزعيم قادر على أي شيء ويتحدث مع زعماء العالم ونشطاء فروع نائية في الليكود بالقدر نفسه من الجدية والإصرار. وادّعى أن إعادة انتخابه لا تهدف إلى إنقاذه من المحكمة المقتربة، وإنما إلى استكمال مهمتي حياته وهما، ترسيم حدود الدولة و"استبدال النخب". وتابع بن أن "كاحول لافان" ركزت على الرسالة الوحيدة التي تمكنت أن تتفق عليها وهي "فقط ليس بيبي"، ولكنها واجهت صعوبة بالاتفاق على أي شيء آخر". أضاف: "غانتس وافق على خطة ترامب بنعم - لا؛ أيد جهاز القضاء، وبعد ذلك اتهمه بملاحقة سياسية مثل نتنياهو تماماً؛ حاول التقرب من القائمة المشتركة، وهي الحزب الأساسي في كتلة اليسار، ثم عاد ليبتعد عنها. وبغياب أيديولوجية متفق عليها، تركزت الحملة على فروق شخصية بينه وبين نتنياهو، وهذا لم يكن كافياً". ورأى أن "القائمة المشتركة نجحت بالتغلب على الخلافات والخصومات الداخلية بين مركباتها وقادتها، وسوّقت نفسها كحزب الاحتجاج والبديل. والمقاطعة التي فرضتها عليها الأحزاب ومقترح نقل المثلث إلى الدولة الفلسطينية المستقبلية قادتها إلى إنجاز غير مسبوق، وعلى ما يبدو إلى زيادة قوتها في اليسار اليهودي". واعتبر بن أن "الليكود والمشاركة يمثلان اليوم القطبين الأيديولوجيين في إسرائيل: ضم مناطق مقابل تقسيم البلاد، تفوق يهودي مقابل مساواة

مدنية. وهذه الخلافات ستكون في قلب النقاش السياسي في السنوات القريبة، من دون علاقة مع تطور محاكمة فساد نتنياهو".

من ناحية أخرى احتفى نتنياهو، بـ"الانتصار الكبير"، على حد قوله، الذي جاء بوعم كل الصعاب، في الانتخابات الأخيرة التي كانت حاسمة لناحية وجوده وبقائه السياسي. وقد قال في خطاب وسط أنصاره: "هذا النصر الذي فاق كل التوقعات أكبر من نصر عام 1996، لقد واجهنا كل القوى التي قالت إن عهد نتنياهو ولى وانتهى". وأضاف: "انقلنا من بيت إلى بيت، ومن شارع إلى شارع، وجبنا البلاد بطولها وعرضها، والتقينا مواطني إسرائيل، حيث كان لابد أن نقنع البعض وننقل لهم عدوى حماسنا". وتابع: "كان لهم ثقة فينا، لأنهم يعرفون أننا جلبنا أحسن ما يمكن لإسرائيل".

وأكد نتنياهو قائلاً: "نحن حولنا إسرائيل إلى دولة عظيمة، قمنا بتتمة علاقات دولية لم تكن موجودة مع دول عربية وإسلامية، ومع زعماء دوليين بينهم دول عربية هم أكثر مما تتخيلون، وعندما أقول إننا سنعد معاهدات سلام مع دول عربية فأنا لا أتحدث لغواً، فوراء الأكمة ما وراءها. نحن فقط القادرون وليس أحد سوانا".

وأشار إلى أنه عازم على تشكيل حكومة قومية وقوية، لافتاً إلى أن "الفوز جاء خلافاً للتوقعات وحن الوقت لإنهاء جولات الانتخابات... سننفذ وعودنا الانتخابية، وعلى رأسها الشروع فوراً بضم غور الأردن والمستوطنات بالضفة الغربية". وفي الخلفية كان أنصاره يهتفون أثناء خطابه ويغنون "بيبي ملك إسرائيل يبقى حياً". وأعلن نتنياهو عزمه تنفيذ صفقة "القرن" بأكملها في حال استمر في توليه رئاسة الحكومة المقبلة مشدداً على تمسكه بضم مناطق في الضفة الغربية إلى الأراضي المحتلة. وفي حديث له مع صحيفة "ماكور ريشون" الإسرائيلية، رأى أن احتمال حل السلطة الفلسطينية وإلغاء الأردن لاتفاقية السلام مع إسرائيل "لا يهمننا". وقال إن "التهديدات لا تهمننا. وأنتم ترون أنه في الأيام الأخيرة، واستمراراً للمقترح في واشنطن، دفعنا مشاريع كثيرة لآلاف الوحدات السكنية في مستوطنات في الضفة الغربية، وآلاف الوحدات السكنية الجديدة في المنطقة الواقعة شرق القدس المحتلة".

أضاف أنه "التقى مع الطاقم الأميركي لترسيم خرائط الضم وأن العمل المشترك قد بدأ. وينبغي أن ندرك أن الحديث يدور عن منطقة كبيرة وطول حدودها 800 كيلومتر. وعندما ينتهي ذلك سيتم تنفيذ الضم بشرط واحد، وهو أن أكون رئيس الحكومة". وتابع: "إذا كان هذا متعلقاً ببيني غانتس، فهو صرح بأنه

يحتاج إلى اعتراف دولي، وهو يقصد الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وفوق الجميع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس. هل يعتقد أحد أن عباس سيوافق؟".

لا شك بأن كلام نتتياهو أتي لحشد الناخبين بالتزامن مع احتدام المعركة الانتخابية، بين أكبر كتلتين برلمائيتين "الليكود" و"أزرق أبيض"، بالإضافة للأكاذيب والإتهامات المتبادلة، حيث بث التلفزيون الإسرائيلي تسجيلاً مسرباً، قال فيه مستشار كبير لرئيس تحالف "أزرق-أبيض" بني غانتس إن الأخير يشكل "تهديداً لإسرائيل". وضم التسجيل الذي نشرته القناة الـ12 الإسرائيلية تصريحات شخص قيل إنه أحد كبار المستشارين في حملة تحالف غانتس الانتخابية، يسرايل باخار، وهو يؤكد أن غانتس سيعمل على "وقف بعض الأشخاص في الخارج الذين قد يهاجمون إيران"، مشيراً إلى أن رئيس "أزرق أبيض" لا يملك الشجاعة المطلوبة لشن هجوم عسكري على الجمهورية الإسلامية. وتابع الشخص في التسجيل أن عدم استعداد غانتس لاستهداف إيران يشكل "تهديداً لشعب إسرائيل". وكذب "أزرق أبيض" في البداية هذا الخبر، متهما حزب "الليكود" بفبركته، لكنه أقر بصحة التسجيل.

في المقابل، كشفت وسائل إعلام اسرائيلية عن فضيحة جديدة تلاحق نتتياهو وزوجته سارة. وقدم المستشار الإعلامي السابق لنتتياهو نير حيفيتس شهادة للشرطة الإسرائيلية حول تناول نتتياهو وزوجته العشاء في أحد مطاعم موسكو بتكلفة وصلت إلى 24 ألف دولار. وأشارت القناة الـ13 الإسرائيلية إلى أن ذلك حدث في شباط 2010 خلال زيارتهما إلى موسكو حيث تناولوا وجبة عشاء وطلبوا "سيجار" ونببداً من النوع الفاخر.

لقد أقر غانتس بخيبة أمله من نتائج الانتخابات الأخيرة وقال إن تحالفه واجه حملة انتخابية تمثلت بمستواها المنخفض، الذي لم تشهد إسرائيل مثيلاً له في تاريخها. وأضاف أمام أنصاره أن تحالفه سيبقى موحداً وأن إسرائيل بحاجة الآن إلى الوحدة والمصالحة.

وعلق رئيس "القائمة المشتركة" أيمن عودة على تقدم نتتياهو بالقول إن حزبه حقق "إنجازاً منقطع النظير" وسيمنع نتتياهو من تأليف الحكومة المقبلة وسيسقط تلقائياً في حال حصول القائمة المشتركة على 16 مقعداً. وقبل إعلان النتائج، قال عودة إن الفلسطينيين سينتصرون على خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب للسلام المعروفة بصفقة القرن، عبر إطاحة نتتياهو.

في غضون ذلك، تقدمت منظمة غير حكومية بالتماس إلى محكمة العدل العليا للمطالبة بمنع نتنياهو، الذي سبق أن وُجّهت له اتهامات بالفساد، من تشكيل الحكومة المقبلة بسبب احتمال خلق حالة من تضارب المصالح، لأنه لن يتمكن من القيام بمهام عمله وسيذهب إلى المحكمة يومين أو ثلاثة كل أسبوع، مع بدء جلسات محاكمته بتهم الفساد منتصف آذار 2020.

في السياق، كشف رئيس كتلة "الليكود" في "الكنيست"، ميكى زوهار أيضاً، أن حزبه يجري اتصالات، بدأت قبل يوم من الانتخابات، مع أعضاء "كنيست" من خارج كتلة اليمين والحريديم بهدف انشقاقتهم عن كتلتهم وانضمامهم إلى جبهة نتنياهو. وأكد أن احتمال تشكيل حكومة وحدة مع غانتس قائم، دون إمكانية بحث التناوب على رئاسة الوزراء بين نتنياهو وغانتس، التي كانت مطروحة بعد الانتخابات الماضية، التي أسفرت عن تعادل "الليكود" و"أزرق أبيض".

في هذه الأثناء، أكد الناطق الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، استعداد السلطة الفلسطينية للتعامل مع أي حكومة إسرائيلية تلتزم بالوصول لـ"السلام العادل والشامل" القائم على قرارات الشرعية الدولية، لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود عام 1967.

الجدير بالذكر أنه من الممكن القول إن موقف الجمهور الإسرائيلي من مسألة فساد نتنياهو قد حسمت في انتخابات نيسان العام الماضي، واتضح أن الجمهور المؤيد له لم تقلقه قضايا فساد المدوية. وكما يبدو فإن القضايا التي وُجّهت لنتنياهو وأسلوب تملصه منها، لم تكن بذاك المستوى الذي يجعل الجمهور يقتنع بضرورة تدفيعه الثمن بسببها. وبكلمات أخرى، فإن مفهوم الفساد في وعي الجمهور، والشرائح المبتعدة عن أسس "نزاهة الحكم"، هو الاستيلاء على المال العام، وتلقي رشاوى بمبالغ ضخمة، رغم أنه في لوائح الاتهام ما يدل على أنه كانت هناك رشاوى، ولكن ليست مالية نقدية مباشرة، كما يفهمها الجمهور. ولهذا، فإن نتنياهو لم يكن قلقاً كثيراً من مسألة تورطه في الفساد، وبالذات حينما رأى شبكة الأمان الحامية والمشكلة من أحزاب اليمين الاستيطاني، والمتدينين المتزمتين الحريديم، مما جعله يتحرك بحرية أكثر. ففي نهاية أيار 2019، جرى حل الكنيست بمبادرة من نتنياهو وحلفائه، كي لا ينتقل تكليف الحكومة ليد رئيس تحالف "أزرق أبيض"، بيني غانتس. وبوغم مرور أكثر من 3 أشهر على قرار المستشار القانوني للحكومة، إلا أن جلسة الاستماع لطاقت الدفاع لم تتم حتى ذلك التاريخ، ما يعني أن الأمر بقي معلقاً، في حينه. وكما يبدو، فإن تحالف "أزرق أبيض" فهم من نتائج نيسان 2019، والتساوي في المقاعد بينه وبين الليكود، 35 مقعداً لكل منهما، أن مسألة الفساد ليست هي التي من شأنها أن تُضعف نتنياهو والليكود،

والمعسكر الحليف؛ لذا بدأ "أزرق أبيض"، يدفع إلى الواجهة بعضاً من أجنده اليمينية الاستيطانية، مثل موقفه من مرتفعات الجولان السورية المحتلة، وأن إسرائيل لن تتسحب منها. وتلا ذلك جولة لقادة "أزرق أبيض" في منطقة غور الأردن وشمال البحر الميت في الضفة الغربية المحتلة، للإعلان عن أن هذه المنطقة ستبقى تحت "سيادة إسرائيل"، في ظل الحل الدائم.

في المقابل، سعى نتنياهو إلى استنهاض خلايا اليمين الاستيطاني النائمة، رغم أن جمهور اليمين الاستيطاني، السياسي والديني، كان مستهضاً منذ انتخابات نيسان، وكما في كل انتخابات، إذ أن معاقلم تسجل أعلى نسب تصويت. وإذا أخذنا نسبة من يصوتون خارج أماكن سكنهم، فإن نسبة من لم يصوتوا من هذا الجمهور، تبقى هامشية جداً، من بين أولئك الذين كانوا في البلاد يوم الانتخابات. وإذ يشار إلى أن 12% من ذوي حق الاقتراع اليهود إن لم يكن أكثر بقليل، هم في عداد المهاجرين، أو المقيمين بشكل دائم خارج الكيان. ولهذا رأينا أن نتنياهو خاض انتخابات أيلول 2019 بالتركيز على التحريض العنصري ضد العرب، وحاول فرض أنظمة انتخابية، ثم فرض قانون خاص لوضع كاميرات داخل صناديق الاقتراع "في أماكن معينة"، إذ أن المستهدف كانت البلدات والمدن العربية، ولكن كل هذا فشل. وبموازاة ذلك، أعلن نتنياهو نيته ضم غور الأردن وشمال البحر الميت، إلى ما يسمى "السيادة الإسرائيلية".

وظهر تحالف "أزرق أبيض" ضعيفاً في هذه المواجهة، ولم يطرح بديلاً، وبوغم ذلك فإن النتائج انقلبت بشكل محدود في تلك الانتخابات، وهذا لأن تحريض نتنياهو ضد العرب، استهض العرب أنفسهم، إذ ارتفعت نسبة التصويت بينهم، من 50% في نيسان إلى أكثر بقليل من 60% في أيلول، بينما نسبة التصويت بين اليهود تراجعت بنحو نصف بالمئة، ولأول مرة في تاريخ الانتخابات الإسرائيلية، يكون العرب السبب في ارتفاع نسبة التصويت العامة. وقد تدفق أكثر من 100 ألف صوت عربي، صوتوا للقائمة المشتركة، إضافة إلى سحب حوالي 30 ألف صوت للمشتركة، كانوا قد صوتوا لأحزاب صهيونية في نيسان، انعكس على التوزيع الكلي للمقاعد، ففي حين حصلت قائمتا الجماهير العربية في نيسان على 10 مقاعد مجتمعة، فقد حصلت القائمة المشتركة على 13 مقعداً، وهذا ساهم في أضعاف تحالف الليكود وشركائه بمقعدين، والثالث كان من معسكر "أزرق أبيض" ومن على "يساره" صهيونيا.

في نهاية تشرين الثاني 2019، صدر القرار النهائي من المستشار القانوني للحكومة، بتوجيه لائحة اتهام ضد نتنياهو، في ثلاث قضايا فساد. وبموجب القانون فإن لنتنياهو مهلة 30 يوماً ليقرر ما إذا كان سيطلب الحصانة البرلمانية، التي من المفترض أن تبت بها بداية اللجنة الإدارية للكنيست (لجنة الكنيست)، التي لم

تقم بعد انتخابات أيلول؛ إذ فضلت الأحزاب انتظار تشكيل الحكومة. وبعد حل الكنيست في شهر كانون الأول 2019، استغل نتنياهو فترة الأيام الثلاثين، وفي اليوم الأخير، أعلن أنه يطلب الحصانة، ظنا منه أن لا وجود للجنة لتبحث طلبه، بمعنى أن طلبه سيبقى معلقا حتى بعد تشكيل الحكومة، بعد انتخابات آذار 2020. وهنا استغل "أزرق أبيض" وجود كتل ذات أغلبية حاسمة، ضد طلب نتنياهو، وخاض معركة مع باقي الكتل لإقامة لجنة كنيست، لبحث طلب نتنياهو، وكان واضحا أن نتنياهو لن يحصل على الحصانة، ما يعني أنه سيخوض الانتخابات وهو في ظل النقاش على شرعية طلبه الحصانة، ثم تقديمه للمحاكمة رسميا.

في هذه الأثناء، وعلى ضوء ما ظهر وكأنه وضع مسرح لنتنياهو، أطل البيت الأبيض بشكل مفاجئ لينقذ حليفه، وبشكل سريع أعلن نيته إطلاق ما أسماها "صفقة القرن"، لتطغى على كل نقاش حول فساد نتنياهو، وهذا ما أعاد أجندة اليمين الاستيطاني إلى الواجهة. ففي اليوم التالي للإعلان عن "صفقة القرن"، سحب نتنياهو طلبه للحصانة البرلمانية، وبات ملفه منذ ذلك اليوم في المحكمة.

أمام هذا المشهد، نجح نتنياهو في فرض المنافسة على مواقف اليمين الاستيطاني الأشد تطرفا، ولهذا فإن "أزرق أبيض" بات يُبرز مواقف يمينية أشد، وعمليا فإن من يتعمق في البرنامج السياسي لتحالف "أزرق أبيض"، الذي أقر في شهر آذار 2019، يرى الغالبية الساحقة من بنود "صفقة القرن" موجودة هناك. وعلى هذا الأساس، أعلن "أزرق أبيض" تبنيه لتلك الصفقة، بكل بنودها، وأنه سيعمل على تطبيقها في حال شكّل الحكومة. ولم يكتف "أزرق أبيض" بهذه المواقف، بل شن معركته على القائمة المشتركة، معلنا أنها لن تكون ضمن حكومته، في حين أن القائمة المشتركة ترفض أصلا، ومن حيث المبدأ، المشاركة في أي حكومة إسرائيلية في ظل استمرار الاحتلال والاستيطان، وكل السياسات العنصرية. كما دعم "أزرق أبيض"، بقوة، ومعه حزب العمل برئاسة عمير بيرتس، شطب ترشح النائبة هبة يزبك، من التجمع الوطني الديمقراطي، في القائمة المشتركة، بسبب منشورات قليلة في صفحتها في شبكة الفيسبوك، تعود إلى خمس وسبع سنوات سابقة، إلا أن المحكمة العليا ألغت قرار لجنة الانتخابات المركزية، بأغلبية 5 قضاة ضد 4 قضاة أيدوا شطب ترشحها.

أكثر من هذا، فإن تحالف "أزرق أبيض" جعل في واجهة خطابه السياسي، الحزب الأصغر في هذا التحالف، حزب "تطه" بزعامة وزير الدفاع الأسبق، موشيه يعلون، وهو حزب يتمسك بمواقف اليمين الاستيطاني المتطرفة، بما فيها مواقف عدائية ضد العرب. وأعلن هذا الحزب، كما صدر أيضا عن زعيم التحالف بيني غانتس، أنه لن يقبل بشراكة أية قائمة لا تعترف بإسرائيل "دولة يهودية وديمقراطية"، ولا

تنبذ، ما تصفه إسرائيل بـ "الإرهاب"، بقصد المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال؛ ما يعني أنه في الوقت الذي سعى فيه "أزرق أبيض" لأن تكون الحملة الانتخابية ضد رئيس حكومة يمثل أمام المحكمة بقضايا الفساد، وجد نفسه، ينافس الليكود على كل مواقف اليمين الاستيطاني المتطرف، في حين بقيت قضية الفساد هامشية.

في ظل الوضع الذي تشكل، بات أمام نتنياهو عدة خيارات : خيار تشكيل حكومة وحدة وطنية مع "أزرق أبيض"، برئاسة بيني غانتس، أو ضم حزب "إسرائيل بيتنا"، برئاسة افيغور لبيرمان، إلى حكومته أو محاولات ضم نواب من المعارضة إلى ائتلافه، وهو ما سعى إليه بعدما بدا بأن الطرفين الآخرين مسدودان حيث سبق وتم إختبارهما في الإنتخابات السابقة. أما السيناريو الثالث فهو الإطاحة بنتنياهو من رئاسة الحكومة عن طريق بواذر اتفاق بين غانتس ولبيرمان على تشكيل حكومة إئتلافية. والإثنان يجمعهما رفضهم لنتنياهو وضرورة تقديمه للعدالة لما اقترفه من جرائم فساد مخلة بالشرف والأمانة. لذلك، رجحت وسائل إعلام إسرائيلية أن غانتس سيحاول بناء ائتلاف حاكم، يضم ممثلين عن "أزرق أبيض" و"إسرائيل بيتنا" و"حزب العمل"، بالإضافة إلى حزبي "غيشر" و"ميرتس" اليساريين. كما أنه من المتوقع أن يجتمع قادة "القائمة المشتركة" ذات الأغلبية العربية، وهي ثالث أكبر قوة في الكنيست الجديد، في مدينة كفر قاسم لبحث إمكانية دعم ترشيح غانتس لرئاسة الحكومة، ما يعد إنقلاباً على كافة الخطط التي وضعها نتنياهو للفوز برئاسة الحكومة.

علينا ألا ننسى أن سر قوة نتنياهو في السياسة الإسرائيلية إنما يكمن في قاعدة أتباعه التي تشبه قاعدة الأمريكيين البيض الداعمة لدونالد ترامب ولا يهتمها ما يفعل أو يقول. ففي إسرائيل ومنذ السبعينيات من القرن الماضي عندما جيش مناحيم بيغن اليهود الشرقيين لدفع الليكود إلى قمة السلطة، أصبح اليهود الشرقيون أي حزب "مزراحي" القاعدة الطبيعية للحزب. وفي ظل نتنياهو بات يقدم نفسه على أنه نصير اليهود الشرقيين الذين عانوا من التهميش والحرمان، لكنهم واصلوا دعمهم له. ويرى ديفيد هالبنفغر في صحيفة "نيويورك تايمز" (2020/3/3) أن قاعدة الدعم هذه هي التي أنقذت نتنياهو من الغرق. ويقول إن علاقة نتنياهو مع اليهود المزراحيين الذين هاجروا من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد تكون أقوى من علاقة ترامب مع الأمريكيين البيض. والملفت ان الاتهامات الموجهة اليه لم تفت من عزيمة أنصاره بل زادت تمسكهم به، ولهذا تدفقوا زرافات ووحداً على صناديق الاقتراع. وعلى طريقة الفذافي قال نتنياهو في خطاب له إنه "ذهب من حارة إلى حارة وشارع إلى شارع" بحثاً عن الأصوات. واستفاد الليكود من

تطرف اليهود الشرقيين وتبنيهم للقومية اليهودية ضد الدول العربية التي أصبحت العدو. وينظر الإسرائيليون التقدميون والليبراليون باستغراب ويتساءلون عن سر دعم لليكود من قبل هذا القطاع المحروم والمهان في المجتمع الإسرائيلي. لكن الكثير من أفراد مزراحي يعتقدون أن الليكود قدم لهم الكثير من المنافع. فمراكز الحزب المحلية تحولت إلى مراكز توظيف لهم كما استفادوا من الميزات التي قدمت لهم بالسكن في مستوطنات الضفة الغربية بأسعار مدعومة ما أسهم في تحسني حياتهم. وبات نتنياهو يقدم نفسه على أنه واحد منهم ويدعم قضاياهم. ورفع ممثلهم إلى مراكز عليا في الحكومة مثل وزيرة الثقافة ميري ريغيف المعروفة بحملتها ضد الفنانين. ويرى البروفيسور من أصل عراقي نسيم مزراحي أن اليهود الشرقيين لا ينظرون لأنفسهم كأقلية و "يشعرون أنهم الشعب اليهودي وبيبي هو من أجلهم وحاميهم". وكل هذا لا ينفي الطريقة التي عامل المجتمع الإسرائيلي أباءهم وحرهم من الوظائف و جعلهم يعيشون على حافة المجتمع من خلال التمييز ما بينهم وبين اليهود الغربيين "الإشكناز". وفي الوقت الذي أرسل هذا المجتمع أبناء هذه الطبقة من اليهود الغربيين إلى الجامعات شجع "المزراحي" للذهاب إلى المراكز المهنية ومدن التطوير. أن نتنياهو كما هو معلوم ينتمي إلى اليهود الغربيين لكنه لعب على فكرة الضحية عند هذه الطبقة وهاجم الإعلام والمؤسسة أو "الدولة العميقة" التي يرى اليهود الشرقيون أنها عازمة على حرمانهم من حقوقهم. وأكثر من هذا استطاع نتنياهو ربط منافسه غانثس بالدولة العميقة واليسار والإعلام والقضاء بشكل أشعر أبناء مزراحي أنه يريد تجريدهم من وضعيتهم. وسواء كان فوز نتنياهو تذكيراً بالألعاب الساحر هوديني أو أن طاقيته لا تزال مليئة بالحيل، فمجرد بقاءه في داخل اللعبة السياسية الإسرائيلية يذكرنا بأنه سيواصل لعبته الفتوية الانقسامية ومهاجمة ناقدية باسم الإجماع الصهيوني وأنه الوحيد القادر على حل مشاكل إسرائيل الامنية والاقتصادية. وفي النهاية فالانتخابات الإسرائيلية لا تدور حول من يفوز ولكن حول من يستطيع تشكيل الحكومة. وفي مقال كتبه داليا سخيندلين في مجلة "فورين بوليسي" (2020/3/5) قالت فيه إن نتائج الانتخابات الأخيرة وإن لم تكن حاسمة، إلا أن فرص تشكيل حكومة هي أعلى من الذهاب للمرة الرابعة إلى صناديق الاقتراع. وترى أن تشكيل حكومة بـ 58 مقعداً إضافة لعدد من المقاعد التي يمكن لنتنياهو جذبها سيمنح الحكومة اليمينية فرصة لمواجهة مشاكل تنتظر حلها منذ عام بما في ذلك العجز بالميزانية. لكن الأولوية لهذه الحكومة المنشودة ستتركز على أمرين: الضم وتقييد استقلالية المؤسسة القضائية في إسرائيل. ومن ناحية الضم كان نتنياهو يفضل الضم الهادئ أو الزاحف وخلق حقائق على الأرض خلافا لدعوات الكتل اليمينية الداعية منذ 2012 لضم المناطق المصنفة جيم بحسب اتفاق اوسلو في الضفة الغربية. وهذا تغير في انتخابات نيسان 2019 عندما وعد اليمين بضم

مناطق في الضفة ثم عاد في أيلول 2019 ووعده بضم وادي الأردن. وفي بداية هذا العام أعلن ترامب عن خطته التي شرعنت الضم. ولم يعد الأمر مجرد شعارات انتخابية بل هناك مشاريع وقرارات في الكنيست للمضي سريعاً في عملية الضم.

4 - النتائج والتداعيات السياسية:

لم تكن نتائج الجولة الأخيرة من الانتخابات التي تجري للمرة الثالثة خلال عام واحد وأعطت أغلبية الأصوات لنتنياهو وحزب الليكود مفاجئة لكل من يتابع التحولات داخل المجتمع الإسرائيلي وتطور العلاقات بين واشنطن وتل أبيب في عهد ترامب والمتغيرات الإقليمية والدولية حيث اليمين والأصولية والشعبوية تتمدد في كل بقاع الأرض. وانطلاقاً من هذا التأسيس لحقيقة إسرائيل ونظامها السياسي يمكننا قراءة نتائج الانتخابات وتداعياتها، ضمن الاعتبارات التالية: 1- إن انحصار التنافس في الانتخابات على نتنياهو وغانتس، وكلاهما من اليمين الصهيوني نتاج طبيعي لتحول الغالبية العظمى من المجتمع الإسرائيلي نحو التطرف الديني واليمين السياسي، وهي ظاهرة ليست مقنصرة على المجتمع الإسرائيلي بل تتمدد الى كل دول العالم تقريباً.

2- الفرق بين الحزبين يقتصر على التنافس على السلطة، بينما مواقفهم تجاه الصراع مع الفلسطينيين متوافقة استراتيجياً وتختلف نسبياً على مستوى التكتيك والمناورة، وهذا ما ظهر من خلال تصريحات غانتس خلال الحملة الانتخابية وما قبلها حيث أعلن صراحة أنه يؤيد صفقة القرن وضم المستوطنات ولن يتحالف مع القائمة المشتركة لعرب الداخل.

3- بروز بوادر انشقاق بين عرب الداخل حيث دعت تيارات وجماعات إلى مقاطعة الانتخابات وهي: الحركة الإسلامية برئاسة الشيخ رائد صلاح، حزب الوفاء والإصلاح، حركة أبناء البلد، حركة كفاح. وهذه المقاطعة التي تقودها الجماعات الإسلامية اثرت سلباً على القائمة المشتركة.

4- ضعف تأثير قوى اليسار في إسرائيل، وصعود القائمة المشتركة العربية لا يمكنه ملء فراغ غياب يسار يهودي مؤمن بالتسوية وبال حقوق السياسية للفلسطينيين.

5- إذا تمكن نتتياهو من الحكم لأربع سنوات مقبلة فهذا سيمكنه من تنفيذ خطة خارطة الطريق، حتى وإن تم تقديمه للمحاكمة لاحقاً بتهمة الفساد فهذا الإجراء لن يتم إلا بعد ضمه لغور الأردن ومستوطنات الضفة، وسيكون من الصعب على من يخلفه أن يتراجع عن هذا الإجراء .

6- إن حكم نتتياهو سيجعل الموقف الرسمي الفلسطيني أكثر صعوبة والخيارات محدودة ، وقد تضطر السلطة للبحث عن قنوات للتواصل مع ومع الإدارة الأمريكية. ومن ثم التعامل الحذر أو غير المُعلن مع صفقة ترامب .

7- يمكن القول بأن حركة حماس مستريحة لفوز نتتياهو لأنه صرح أكثر من مرة أنه لا يسعى لإنهاء سلطة حماس في غزة لأن بقاءها هناك يضمن استمرار الانقسام الفلسطيني ، ومن المتوقع أن تؤدي عودة نتتياهو إلى تكريس الانقسام ومزيد من الانفتاح على حركة حماس .

8- ستتسارع وتيرة التطبيع العربي مع إسرائيل ، وفي المقابل ستصعد إسرائيل من عدوانها على سوريا والتدخل في صراعات المنطقة.

9- ستتعزيز العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وستصل لدرجة غير مسبوقة من التعاون خصوصاً إذا فاز ترامب في الانتخابات المقبلة .

10- ستتكس المراهنة الفلسطينية على الشرعية الدولية ومحكمة الجنايات الدولية في ظل حكم الثنائي نتتياهو وترامب.

5 - الانتخابات والقضية الفلسطينية:

لقد بدا منذ البداية أن «صراع الانتخابات» على الصعيدين الفلسطيني والإسرائيلي سيكون عنوان هذا العام فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. فالسلطة الفلسطينية تعد لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية ولكن تربط ذلك بانتزاع موافقة إسرائيل على إجراء الانتخابات في القدس عاصمة الدولة الفلسطينية وبما تحمله من رمزية متعددة الأبعاد وهو ما ترفضه إسرائيل. وحماس التي تعمل للتوصل إلى اتفاق هدنة طويل الأمد مع إسرائيل في غزة يسمح لها بتكريس سيطرتها على القطاع، تصر على إجراء الانتخابات وهي على يقين بأنها ستفوز بها مما يسمح لها بتعزيز وتكريس وجودها لاحقاً في الضفة الغربية مستفيدة من العناصر

العديدة التي أدت إلى تآكل موقع ودور وشرعية السلطة الفلسطينية على الصعيد الفلسطيني. ويبدو أن المسار الطبيعي لتطور الأمور سيؤدي إلى تعزيز وجود «سلطتين» فلسطينيتين كأمر واقع في كل من «بقايا الضفة الغربية» وقطاع غزة وهو أمر ستكون له دون شك تداعيات سلبية على الوضع الفلسطيني ككل في لحظة يبدو الجميع في أمس الحاجة لبناء وحدة وطنية فلسطينية فعلية.

أما إسرائيل فشهدت أيضاً إجراء الجولة الثالثة من الانتخابات النيابية في أقل من عام (نيسان وايلول 2019 والانتخابات الثالثة في آذار 2020) وذلك بسبب الفشل بعد جولتين انتخابيتين في بلورة أكثرية نيابية قادرة على أن تشكل حكومة. والخلاف في البيت اليميني المسيطر في إسرائيل بين الليكود وحلفائه من جهة وحزب أزرق أبيض من جهة أخرى يتعلق بقضايا داخلية فيما التوافق قائم بالفعل حول ما يتعلق بالأسس التي يفترض أن تشكل التسوية العادلة والدائمة للقضية الفلسطينية: فلا دولة ولا انسحاب من القدس ولا تفكيك مستوطنات، لا بل أن هناك مزايدات أطلقها نتنياهو واعدًا بالعمل على ترسيم حدود إسرائيل بشكل نهائي بعد أن يضم مجمل غور الأردن وشمال البحر الميت (ما يعرف «بالمنطقة ج» بحسب تقسيمات اتفاق أوسلو) وتعزيز الاستيطان وتحصينه قانونياً. ولا بدّ من التذكير في هذا الإطار بأن إسرائيل تعتبر أن فلسطيني غزة عند انتقالهم إلى الضفة الغربية هم «أجانب غير شرعيين»: ويندرج ذلك كله في تكريس شرعية تقوم على منطقتي كانتوتات فلسطينية منقطعة عن بعضها البعض في الجغرافيا والاجتماع وتحت سيطرة فعلية وقانونية لسلطات الاحتلال على كامل الارخبيل الفلسطيني المتبقي. ويتساءل البعض عما إذا كانت الجولة الثالثة من الانتخابات الإسرائيلية ستسمح بكسر الجمود الحاصل وتشكيل حكومة جديدة. في وقت تبرز فيه أزمة نظام سياسي بنيوية في كيان الاحتلال تتعلق بنظرة الإسرائيليين لمؤسسات الدولة على اختلافها وللقيادات السياسية وللمسألة الديمقراطية كما دل على ذلك استطلاع أجراه «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية».

على صعيد آخر بدا وكأن الاتجاه الأمريكي يذهب نحو الإعلان عن «صفقة القرن» رسمياً وهو مشروع يتعامل مع القضية الفلسطينية ليس كقضية تحرير وطني بالنسبة لشعب وحقه في إقامة دولته المستقلة بل كقضية تحسين أوضاع اقتصادية لشرادم سكانية عبر مقترحات متعددة بالنسبة للشعب الفلسطيني ، وهذا هو منطلق الحل المؤجل فلسطينياً الى ما لانهاية فيما تقام دولة «إسرائيل الكبرى» وتبقى القضية الفلسطينية مادة دسمة لتوظيفها في صراعات المنطقة تحت عناوين سياسية وإيديولوجية مختلفة.

لقد كانت الانتخابات الأخيرة بمثابة فرصة امام اليمين الصهيوني المتطرف والقائمة المشتركة أيضا لاثبات وجودهما. وقد وصفت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية يوم الأربعاء 4 آذار 2020 ، النتائج التي حققتها الأحزاب العربية في الانتخابات الاخيرة بأنها "زلزال". وأرجعت الصحيفة هذه النتيجة إلى أن الناخبين من عرب إسرائيل الذين خرجوا بأعداد كبيرة للتصويت، إلى جانب أنهم حصلوا على دعم إضافي من بعض الناخبين اليهود.

واشارت النتائج إلى حصول "القائمة العربية المشتركة"، التي تتألف من أحزاب عربية، على 15 مقعدا، بزيادة مقعدين عن آخر انتخابات. وأشارت الصحيفة إلى أن الكنيست القادم سيكون به 17 نائبا عربيا، وذلك بالنظر لوجود عرب على قوائم أحزاب يهودية. وأرجعت الصحيفة النتائج الكبيرة إلى عاملين رئيسيين: الارتفاع الكبير في إقبال الناخبين من داخل المجتمع العربي، وتراجع دعم الأحزاب اليهودية من صفوف الناخبين العرب.

وكانت صحيفة "جيروزاليم بوست" الإسرائيلية ذكرت أن إقبال الناخبين العرب على التصويت في الانتخابات الأخيرة كان الأعلى منذ عام 1999. بينما أعرب أيمن عودة، رئيس القائمة العربية، عن سعادته بنتائج قائمته. إلا أنه أعرب عن استيائه من النتائج التي حصل عليها معسكر اليمين، وأكد أن القائمة ستعمل على منع رئيس حكومة تصريف الأعمال بنيامين نتنياهو من تشكيل الحكومة المقبلة. وكتب عودة، على موقع تويتر: "إنجاز غير مسبوق للقائمة المشتركة والمجتمع العربي ككل". وأضاف: "اليوم أصبح أكثر وضوحا من أي وقت مضى: ان القائمة المشتركة ستقود المعركة ضد أي حكومة يمينية ... الطريق طويل لكننا سنصل إلى مستقبل مشترك من السلام والمساواة". وحيث ان رئيس قائمة ازرق ابيض بيني غاتس يريد التعاون التكتيكي مع القائمة المشتركة فان رئيس القائمة أيمن عودة استبق جلسة المحادثات المشتركة بالإعلان عبر صفحته على فيسبوك عن شروط سياسية لقائمه قبل أي اتفاق مع غانتس، والشروط تتمثل في رفض أي مخطط اسرائيلي أحادي الجانب من خلال صفقة القرن، والتأكيد على أن المسجد الأقصى مكان صلاة للمسلمين فقط، والقدس الشرقية عاصمة لا بديل عنها للدولة الفلسطينية.

وفيما يتعلق بالقضايا المدنية، طالب عودة "بخطة اقتصادية شاملة وخطة لمكافحة العنف والجريمة في المجتمع العربي، والاعتراف بالقرى التي لا تعترف بها إسرائيل في النقب، وحل قضية قرنتي إقرث وكفر برعم وإلغاء قانون كامينتس" الخاص بتسريع هدم البيوت العربية.

ورداً على المطالب التي أعلن عنها عودة، أكد تحالف أزرق أبيض أن المحادثات التي يجريها وفد التحالف، ممثلاً بعوفر شيلح وآفي نيسانكورين، ستكون فقط في القضايا المدنية، دون الخوض في القضايا السياسية بما فيها خطة السلام الأميركية في الشرق الأوسط. وبين معسكر نتنياهو وحظوظه لتشكيل حكومة يمين ضيقة، وبين معسكر غانتس واحتمالاته لتشكيل حكومة أقلية، أضحت القائمة المشتركة صاحبة القول الفصل والتأثير على المشهد السياسي وسيناريوهات تشكيل الحكومة أو جر إسرائيل لانتخابات رابعة، إذا لم تحدث انشقاقات داخل التحالفات ولم يتوصل الليكود و أزرق أبيض إلى تفاهات، ولم يقدم نتنياهو وغانتس أي تنازلات. وقال رئيس قائمة التجمع الوطني الديمقراطي المنضوي في القائمة العربية المشتركة النائب إيطانس شحادة إن "موقف التجمع ثابت ولم يتغير وهو عدم الدخول في حكومة لا مع نتنياهو ولا مع غانتس"، مؤكداً صعوبة احتمالات تشكيل حكومة أقلية بدعم القائمة المشتركة خاصة في ظل المعارضة الشديدة داخل أزرق أبيض، مبيناً أن الأمور لم تنته بعد ولا يوجد أي اتفاق. وأوضح شحادة أنه بعد المفاوضات وتقييم الأوضاع سيكون القرار في نهاية المطاف لدى القائمة المشتركة، وما إذا كانت ستدعم حكومة أقلية برئاسة غانتس، قائلاً "موقفنا واضح، نحن نوصي بإلغاء قانون كامينتس، وإلغاء قانون القومية، وإحقاق حقوق مجتمعنا وشعبنا وحل قضاياها العالقة". وأكد على ضرورة أن تكون مركبات المشتركة على حيلة وحذر خلال التعامل مع مفاوضات ومقترحات أزرق أبيض، مشدداً على أن مطالب الجماهير العربية بالداخل تتلخص في المواطنة الكاملة وفي حقوق أبناء الشعب الفلسطيني المشروعة والمحقة.

بالنسبة لمعسكر نتنياهو قال المحلل باتريك كينغزلي في صحيفة "نيويورك تايمز" (2020/3/4) إن تكثف بنيامين نتنياهو اليميني قد كسب جزئياً بسبب سياسته المتشددة التي همشت العرب الإسرائيليين وأعادت صفقة سلام مع الفلسطينيين. وكذلك كسبت القائمة المشتركة التي حققت رقماً قياسياً بشكل جعلها ثالث أكبر كتلة في البرلمان وحرمت نتنياهو من تحقيق أغلبية برلمانية تامة. وهناك ترابط بين فوز اليمين والعرب معاً، فقد زاد نتنياهو قاعدته بتمرير قوانين تنفر المواطنين العرب والسعي وراء خطط للشرق الأوسط - مثل "صفقة القرن" للرئيس ترامب - والتي بموجبها سيتم ضم مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية، ما دفع الناخبين العرب في إسرائيل الذين كانوا غير مباليين سابقاً لأن يبادروا ويدلوا بأصواتهم. ومع ذلك يبدو أن ما حققه عرب 1948 من مكاسب في صندوق الاقتراع لن يغير الكثير من وضعيتهم في بلد يتحرك بانتظام نحو اليمين العنصري المتطرف. وفي الواقع باتت مكاسب القائمة العربية سلاحاً ذا حدين، لأنها تجعل اليمين الإسرائيلي أقوى من ناحية، لكنها استطاعت بزعامة رئيسها أيمن عودة جذب أحزاب

إسرائيلية يسارية رأت أن نجاحها مضمون بالتعاون مع العرب لا مع كتلة غانتس الذي اصطف مع خطة ترامب للسلام ونفر الناخبين العرب الذين لم يروا فرقا بين تيار الوسط المزعوم الذي يمثله رئيس هيئة الأركان السابق وبين الليكود. ولهذا السبب حاول نتتياهو قطع الطريق أمام أي تعاون بين كتلة أزرق ابيض والكتلة العربية بنزعه الشرعية عن الأولى ووصفه القائمة المشتركة بداعي الإرهاب. وبالنسبة لنتتياهو فالعرب كما قال أمام قادة الأحزاب المتطرفة التي دعمته ليسوا "ضمن المعادلة" وهو ما ينذر بالقدام حول سياساته إن استطاع تشكيل حكومته الخامسة. وهذا يفسر المشاركة الكبيرة للعرب في داخل إسرائيل الذين لم يكونوا يبالون بيوم الانتخابات لأنها كانت لا تغير شيئاً في حياتهم. ولهذا جاءت المشاركة الكبيرة تعبيراً عن مواطنهم التي لا يمكن مسحها والخوف من التطهير العرقي، خاصة أن خطة ترامب تتحدث عن تبادل أراض بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مثل منطقة المثلث، وهو ما أثار حنق وغضب العرب.

من ناحية أخرى علينا ملاحظة أن نجاح نتتياهو في الجولة الأخيرة لم يكن ممكناً لولا الهدايا والعطايا التي قدمها ترامب له وكانت "صفقة القرن" هي آخر المنح والتي وعدت كتلته بكل شيء: ضم معظم أراضي الضفة الغربية مما يترك للفلسطينيين قطعاً لا يمكن أن تشكل دولة لهم في المستقبل. وبشكل عام يريد الإسرائيليون تجاوز الموضوع الفلسطيني ونسيانه، ولهذا قدم نتتياهو نفسه بأنه الشخص القادر على تحقيق الطموح الصهيوني بسبب علاقته الخاصة مع ترامب والقيام بالضم. ومن هنا اتسمت حملته الانتخابية بكل الحوافز التي يريدها اليمين المتطرف من أجل التدفق على صناديق الاقتراع، وهي ضمت بناء مستوطنات في مناطق فلسطينية مهمة حول القدس الشرقية والتي كانت حتى الآن خطأ أحمر في نظر المجتمع الدولي. ومن عوامل نجاحه أنه لعب على ملل الناخب الإسرائيلي من إمكانية إجراء جولة انتخابية جديدة. وتظل مشكلة غانتس أنه لن يستطيع تشكيل حكومة بدون دعم القائمة المشتركة.

6 - ليبرمان ودوره:

أعلن رئيس حزب "إسرائيل بيتنا" أفيغدور ليبرمان رفضه القطعي للانضمام إلى حكومة يشكلها نتتياهو، في أعقاب جولتي الانتخابات السابقتين، بسبب مطالب يطرحها تتعلق بالأحوال الشخصية بالأساس، ويعارضها الحريدي. وقال إنه "لا توجد كتلة يمين. توجد كتلة حريدية - مسيانية. وحزب اليمين الوحيد هو "إسرائيل

بيتينو". والذين أيدوا طرد يهود من غوش قطيف (الكتلة الاستيطانية في قطاع غزة)، وسلّموا الخليل، ومن جلس مع عرفات ونقل منطقتي B و C للفلسطينيين، لا يمكنهم أن يكونوا جزءاً من اليمين. وأعلن ليبرمان عن خمسة شروط أساسية لانضمام حزبه إلى أي حكومة إسرائيلية جديدة، وذلك في وقت تتعمق فيه الأزمة السياسية وتتزايد صعوبة تشكيل حكومة جديدة، في ظل النقاط الذي برز في نتائج انتخابات الكنيست الثالثة، ، وعدم حصول أي من معسكري زعيم حزب الليكود واليمين، بنيامين نتنياهو، ورئيس كتلة "كاحول لافان، بيني غانتس، على أغلبية في الكنيست. ويبدو، حالياً، أن ليبرمان، بالشروط التي وضعها يتعد عن نتنياهو واحتمال انضمامه إلى حكومة يسعى الأخير إلى تشكيلها. وبين الشروط الخمسة التي طرحها ليبرمان - "نقل كافة الصلاحيات في موضوع المواصلات العامة وفتح المتاجر في يوم السبت إلى السلطات المحلية"؛ وسن "قانون زواج مدني"؛ "التهود من خلال حاخامات المدن، بحيث يقيم أي حاخام محكمة تهود" - هي شروط يبدو أنه يستحيل أن توافق عليها الأحزاب الحريدية، وهي الشريك الأساسي في كتلة اليمين. والشرطان الآخران اللذان طرحهما ليبرمان يتعلقان بمنح المتقاعدين الذي يحصلون على مخصصات ضمان الدخل ومخصصات الشيخوخة 70% من الحد الأدنى من الأجور، وسن قانون التجنيد لطلاب اليشيفوت (المعاهد الدينية للحريديم بصيغة يرفضها هؤلاء حتى الآن. ونقلت القناة 12 التلفزيونية، عن ليبرمان قوله لمقربين منه في محادثات مغلقة، إن الشرخ بينه وبين نتنياهو نابع من أن الأخير مسؤول عن سبع شكاوى تم تقديمها ضده وضد أبنائ إلى الشرطة والنيابة العامة وسلطة الضرائب، العام الماضي. وأضاف ليبرمان أنه "بمفاهيمي، هذه خطيئة لا سماح ولا غفران عليها. والاعتقاد بأن ني أجلس مع نتنياهو هو وهم لا أمل بتحقيقه. والأهم الآن هو التأكد من حصول غانتس على التفويض (بتشكيل حكومة)، واستبدال رئيس الكنيست واستعادة اللجنة المنظمة" في الكنيست.

إن ليبرمان هو الرجل الذي يمنع نتنياهو من ولاية خامسة في رئاسة الحكومة، ويبدو هذه المرة أنه يعتزم العمل بكافة الطرق الممكنة من أجل 'إكمال المهمة'، من ناحيته، وأن 'يُخرج نتنياهو من ديوان رئيس الحكومة'.

وكان ليبرمان قد أعلن سابقاً عن تأييده لسن قانون يقضي بمنع تكليف متهم بمخالفات فساد، أي نتنياهو، بتشكيل أي حكومة، وتقييد رئاسة الحكومة بولايتين. ونقل عنه إنه سيوصي أمام الرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، بتكليف غانتس بتشكيل الحكومة.

الجدير بالذكر أن المعسكر المعارض لنتنياهو، وشعاره "فقط ليس ننتياهو"، يضم 62 عضو كنيست، من "كاحول لافان" و"يسرائيل بيتينو" وتحالف "العمل - غيشر - ميرتس" والقائمة المشتركة، وأنه لا يوجد قاسم مشترك بين هذه الكتل جميعاً سوى الرغبة بالتخلص من نتنياهو.

لكن ليس واضحاً حتى الآن كيف سيتمكن غانتس من تشكيل حكومة. وفيما سعى غانتس إلى النأي بنفسه عن القائمة المشتركة ومهاجمتها، خلال حملته الانتخابية، بدأت كتلة "كاحول لافان" بالتلميح بإمكانية العمل المشترك مع المشتركة. الأمر الذي اعتبره المراقبون بمثابة "تذبذب خطير"، وأن الاستطلاعات الداخلية أظهرت أن الكثيرين من اليمينيين غادروا كاحول لافان في أعقاب المفاوضات الائتلافية التي أجراها غانتس مع القائمة المشتركة بعد انتخابات أيلول الماضي. وفي ظل الوضع الحالي يقدر نتنياهو أن انتخابات رابعة ليست أمراً محبباً، وبات يركز في الإعلام على أن غانتس وليبرمان، بدعم من "العرب" إنما "يسرقون" الحسم الديمقراطي لأكثر من مليوني مواطن. ورداً على خطوات ليبرمان، طالب حزب الليكود المستشار القضائي للحكومة بفتح تحقيق في قضية الفساد التي تورط فيها عدد من قادة حزب "يسرائيل بيتينو"، عام 2015. وهذا يعتبر كسراً للقواعد بمفاهيم نتنياهو وليبرمان. بالتالي اتضح أن الانتخابات الثالثة ليس فقط أنها لم تحل الأزمة السياسية في الكيان وإنما زادت تعقيداً. وفي الوضع الحاصل، الذي لا يلين فيه أحد والخطاب يتشدد، لا توجد إمكانية لتشكيل حكومة مستقرة. وخيار حكومة الوحدة على أساس التناوب بين غانتس ونتنياهو هو الأكثر معقولية في الظروف الحالية ويمكن أن يحقق هدوءاً في المؤسسة السياسية، التي يبدو أنها خرجت عن السيطرة. لكن احتمال حدوث ذلك (أي تشكيل حكومة وحدة) يبدو الآن بعيداً جداً.

على ضوء ما تقدم يشار إلى أن تحليلات اسرائيلية عديدة لا تستبعد انشقاقاً في حزب "كاحول لافان"، وأن ينشق غانتس وحزبه، 15 مقعداً في الكنيست، عن الكتلة والانضمام إلى حكومة يشكلها نتنياهو. ويؤيد عضو الكنيست غابي أشكنازي، المرشح الرابع في هذه الكتلة، خطوة كهذه، بينما يعارض القياديان الآخرا في "كاحول لافان"، يائير لبيد وموشيه يعالون، بشدة إمكانية الدخول في حكومة برئاسة نتنياهو.

ورفض ليبرمان الانضمام إلى حكومة يشكلها نتنياهو، في أعقاب جولتي الانتخابات السابقتين، بسبب مطالب يطرحها تتعلق بالأحوال الشخصية بالأساس، ويعارضها الحريديون. وقال اليوم إنه "لا توجد كتلة يمين. توجد كتلة حريدية - مسيانية. وحزب اليمين الوحيد هو يسرائيل بيتينو. والذين أيدوا طرد يهود من

B غوش قطيف (الكتلة الاستيطانية في قطاع غزة)، وسلّموا الخليل، ومن جلس مع عرفات ونقل منطقتي B و C للفلسطينيين، لا يمكنهم أن يكونوا جزءاً من اليمين".

7 - هل سيحقق فيروس كورونا ما عجز عنه القادة:

نجح فيروس كورونا في إحداث خرق في جدار الأزمة الحكومية في إسرائيل، مجبراً القوى السياسية على تبني خطاب شبه موحد إزاء مستقبل الحكومة، بعدما أخفقت في ذلك التحالفات الحزبية وثلاث عمليات انتخابية. فبعد التحولات في مواقف بعض أعضاء الكنيست، التي غيرت معادلات القوى، وأنتجت توازنات جديدة، النقط رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، فرصة المخاوف التي زرعا فيروس كورونا، وعمد إلى تأجيج حالة الرعب التي تفاقمت في الكيان لحسابات سياسية هدفها إخضاع خصومه إلى قبول تشكيل «حكومة وحدة» برئاسته. وبدلاً من توجيه رسائل طمأنة إلى الجمهور، رفع نتنياهو منسوب القلق إلى أعلى درجاته، وتحدث عن حدث «متدحرج لا أحد يعرفه»، واصفاً إياه بأنه «حدث عالمي وقومي لم تشهده إسرائيل منذ تأسيسها... إسرائيل تواجه تهديداً ليس لأيام أو أسابيع، وأتمنى ألا يكون لأشهر».

يأتي هذا بعد سلسلة تقارير تناولت التداعيات الاقتصادية الهائلة التي سببها انتشار الفيروس، وأن الاقتصاد الإسرائيلي قد يدخل مرحلة الركود، إضافة إلى ما أعلنه نتنياهو عن أن انتشاره قد يحصد أعداداً كبيرة من الضحايا. وعلى وقع هذه المخاوف، دعا إلى تشكيل «حكومة طوارئ قومية فوراً»، لافتاً إلى أن إسرائيل سبق أن شكلت حكومة شبيهة قبل 53 عاماً، في إشارة إلى الحكومة التي تشكلت عشية حرب 1967. وتحت هذا العنوان توجه إلى رئيس كتلة «أزرق أبيض»، بيني غانتس، داعياً إياه إلى تشكيل حكومة مهمتها مواجهة كورونا. ورداً على ذلك، قال غانتس: «في ضوء الوضع (القائم)، نحن مستعدون لمناقشة تشكيل حكومة طوارئ قومية واسعة تشكل ممثلي كل أجزاء البيت»، معرباً عن استعداده لبذل كل الجهود من أجل دفع هذا المسار.

خلال المؤتمر الذي عقده نتنياهو لهذه الغاية، أسهب في الحديث عن «المخاطر التي ينطوي عليها انتشار كورونا»، متوقفاً بأن ينتشر في دول العالم كافة، ومضيفاً: «لا يوجد مكان واحد على وجه الأرض مُحصنٌ ضده». وتابع: «في هذه المرحلة، لا يوجد لقاح للفيروس، وتُشير التوقعات إلى أن تطوير لقاح سوف يستغرق وقتاً طويلاً». وبقدر من التفصيل لوتيرة انتشاره، رأى أنها غير متساوية بين الدول «لكنها تزداد

بسرعة هائلة»، معلناً أنه في ضوء هذه التقديرات تم تعليق الدوام في جميع المدارس والجامعات، علماً بأن وزارة الصحة الإسرائيلية أعلنت أن حصيلة الإصابات بفيروس كورونا ارتفعت إلى 109 مع توقعات بارتفاع العدد خلال الأيام المقبلة، إضافة إلى ازدياد الأشخاص ممن يفرض عليهم الحجر الصحي.

في المقابل، لم يكتفِ غانتس بمواقف عامة، بل تواصل مع الرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، وأبلغه أنه على استعداد للمساعدة في تشكيل حكومة طوارئ واسعة تعالج موضوع كورونا». بالتوازي، توجه ريفلين إلى نتنياهو بضرورة «فعل كل شيء من أجل التركيز على المهمات الماثلة أمامنا». كذلك، ذكرت مصادر في «أزرق أبيض» أن «تمدد كورونا سيصعب على غانتس نيل شرعية مواصلة المسارات السياسية التي خطط لها»، فيما نقلت صحيفة «هآرتس» عن أحد أعضاء التحالف أنه «وفق منطق الأمور، يبدو أنه لن يكون هناك مفرّ في النهاية من تشكيل حكومة طوارئ مشتركة... في حال فعلنا ذلك، سيكون هناك شروط واضحة جداً: سنطلب تجميداً تاماً لسلسلة الاقتراحات الخلفية».

مع ذلك، يبدو أن المستجد الذي وفر الأرضية لهذا المسار واستغله نتنياهو يعود إلى فشل محاولة غانتس توفير الغالبية لتسميته وتشكيل الحكومة برئاسته، وهو ما وضع الخيارات أمام سيناريوين مرجّحين: تشكيل حكومة وحدة، أو الدفع نحو انتخابات رابعة. لكن المخاطر المستجدة مع انتشار كورونا فرضت نفسها على أولويات المشهد السياسي ووفرت سلماً للعديد من القوى للبحث عن حلول تتعارض مع شعاراتها وثوابتها. وقبل مؤتمر نتنياهو، أطلق وزير الأمن الأسبق أفيدور ليبرمان مواقف شكلت مؤشراً على تغيير الاتجاه، إذ دعا خلال مقابلة تلفزيونية إلى «تشكيل حكومة طوارئ تتشكل من الليكود وأزرق أبيض، وتستند إلى 69 عضو كنيست... (على) جميع الأحزاب الأخرى ألا تطلب حقائق في المرحلة الأولى»، فيما نقل محلل الشؤون الحزبية عميت سيغل، أن حزب «إسرائيل بيتنا»، الذي يقوده ليبرمان، يؤيد حكومة الوحدة، وكذلك «العمل» يؤيد الدخول إليها.

في ضوء هذه المواقف، وعلى وقع الأخبار المتوالية لانتشار كورونا في فلسطين المحتلة والعالم، تبلورت سيناريوات لآفاق المشهد الحكومي الإسرائيلي مغايرة كلياً لما كان يراهن ويخطط له نتنياهو وخصومه على حد سواء. إذ باتت تل أبيب أمام متغيرات متسارعة من خارج الحسابات والتقديرات، تُجمع الأطراف كافة على أن تداعياتها ستطال الأمن القومي من بوابتي الصحة والاقتصاد على الأقل، وقد يكون لها الدور الأساسي في بلورة المشهد السياسي المقبل.

8 - خاتمة:

للمرة الأولى في تاريخ الكيان الغاصب، خاض الإسرائيليون انتخابات ثالثة في غضون عام واحد؛ ولكن نتائجها اشرارت إلى أن الأوضاع عادت إلى المربع الأول، مع بدء مؤشرات انتخابات رابعة، لاحت في الأفق. فرئيس الوزراء الإسرائيلي، وزعيم حزب "الليكود" اليميني، انتصر على منافسه زعيم حزب "أزرق أبيض" الوسطي بيني غانتس، ولكنه لم يتمكن من الحسم في هذه الانتخابات لتشكيل حكومة. كما أن محاكمة "نتنياهو" بتهم "الفساد"، التي من المفترض أن تبدأ منتصف آذار 2020 فاقمت من مشاكله. وفي السياق يقول يوني بن مناحيم، المحلل السياسي الإسرائيلي، إن نتنياهو حقق إنجازاً ولكنه لم يصل إلى حد الانتصار. وأضاف "إن ما يحسم الأمور، هو الانتصار وليس الإنجاز، ولذلك وجد نتنياهو نفسه مجدداً غير قادر على تشكيل حكومة". وتابع بن مناحيم، "لقد عدنا إلى المربع الأول، وهو عدم وجود مرشح قادر على تشكيل الحكومة، ولذلك فإن الانتخابات الرابعة لا تبدو مستبعدة". وفي المقابل لا يبدو وضع المعارضة، في حال أفضل، لخلافات ما بين أحزاب الوسط وهي "أزرق أبيض"، و "العمل-غيشر-ميرتس"، وحزب "إسرائيل بيتنا" اليميني برئاسة أفيغدور ليبرمان، والقائمة المشتركة، وهي تحالف 4 أحزاب عربية. وفي المحصلة وبعد 3 جولات من الانتخاب تأكد إن الوضع لم يتغير بل هو أصعب. فننتياهو الآن غير قادر على تشكيل حكومة، وهو في وضع يصعب فيه تخيل تمكنه من تشكيلها، علماً أنه يوجد أمام المكلف بتشكيل الحكومة فترة 28 يوماً، يمكن تمديدها بموافقة الرئيس الإسرائيلي لـ 14 يوماً إضافية، قبل تكليف مرشح آخر بتشكيلها في غضون 28 يوماً. وفي ظل الوضع القائم، فإن أمام نتنياهو خيار تشكيل حكومة وحدة وطنية مع "أزرق أبيض"، برئاسة بيني غانتس، أو ضم حزب "إسرائيل بيتنا" برئاسة أفيغدور ليبرمان إلى حكومته، أو محاولات ضم نواب من المعارضة إلى ائتلافه. لكن وفقاً للمواقف المعلنة من الجميع فإن كل هذه التصورات غير متاحة عملياً. ومما يزيد الأمور سوءاً بالنسبة لنتنياهو، قرب محاكمته بتهم الرشوة والاحتيال وإساءة الثقة في 3 ملفات رئيسية. لكن لن نقود المحكمة إلى قرارات إدانة فورية، وقد تستغرق المحاكمة أكثر من عامين، بينما تداعياتها ستكون كارثية على نتنياهو.

والسؤال المطروح الآن هو: هل باتت أزمة إسرائيل السياسية تهدد مكوناتها وفئاتها الاجتماعية بعد التحذير من إمكان تحويل السجلات والأتهمات المتبادلة وكذلك التخوين إلى أعمال عنف يصعب تقدير مآلاتها؟ وهذا السؤال مشروع في ظل تأزم داخلي حاد يزيد التباينات وكذلك التناقضات في الهويات

المختلفة للتركيب الاجتماعي الإسرائيلي التي تبدو إلى الآن منيعة ولا تتولق إلى العنف و«الحرب الأهلية»، العبارة التي باتت متداولة في سياقات أزمة الانتخابات واللأحسم فيها.

رئيس تحالف «أزرق أبيض»، بيني غانتس، مدفوعاً بعامل المصلحة الشخصية، حذر من تبعات التأزم الذي من شأنه أن يفضي إلى العنف، وأتهم خصمه، نتنياهو، بالتسبب فيه، قائلاً: «التحريض متفشٍ في كل مكان، وأنت (نتنياهو) ما زلت صامتاً. لن أسمح لك ببت الكراهية وإحداث أول حرب أهلية حديثة (بين اليهود). الأجواء مقلقة للغاية». وأضاف غانتس أنه بناء على قرار الجمهور الإسرائيلي «قررت تشكيل حكومة قوية ومستقرة تعالج ما بات لدى إسرائيل من كراهية وانقسام، ونضع حداً أخيراً لحقبة نتنياهو في السياسة».

نعم قد تكون إسرائيل بعيدة عن حرب أهلية أو عنف داخلي، لكن ما هو مؤكد أن إصرار رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، على البقاء، يدخلها حالة تأزم تشبه مرحلة ما قبل اغتيال رئيس الوزراء السابق إسحاق رابين عام 1995، على خلفية التخوين والصراع بين اليمين واليسار بشأن القضية الفلسطينية واتفاقية أوسلو، فهل يعيد التاريخ نفسه؟